فيبطل او اثبات الاصل الثاني يتوقف على ثبوت هذه الاصول الاربعة نضمها الى وفيه
الاصول التي ينبني عليها برهان حدوث العالم ويتضمن مجموع الاصول التي ينبني عليها حدوث
العالم سبعة الاول اثبات زايد على الاجرام الثاني ابطال قيامه بنفسه الثالث ابطال
انتقاله الرابع ابطال كمونه وظهوره الخامس اثبات استحالة عدم القديم السادس
اثبات كون الاجرام لا تنفك عن ذلك الزايد السابع اثبات استحالة حوادث لا اول لها
ووجه الاستدلال على هذه الاصول السبعة باختصار ان تقول اما الاول وهو اثبات زايد
على الاجرام فهو ضروري لا يحتاج الى دليل اذ ما من عاقل الا ويجد ان في ذاته معاني
زايدة عليها وقال بعضهم انه نظري ومن اشهر الحجج على ذلك طريقة امام الحرمين
وهي الاستدلال بالاحكام وذلك بان تقول مثلا اذا اتصف الجوهر بكونه متحركا بعد
اتصافه بكونه ساكنا فهاذان حكمان جايزان وكل جايز فلا بد له من مقتض والمقتضي
اما نفي او اثبات باطل ان يكون الاول لان العدم لا اقتضاء والاثبات اما ان يكون نفس
الجوهر او بامر زايد عليه الاول باطل اذ لو حصص الجوهر بنفسه بالمتحركية مثلا
مثلا لما زالت هذه الحالة ثم الزايد اما مثله او خلافه الاول باطل لان مثل الجوهر يجب
ان يساويه ثم خلافه اما ما على التحنان او معنى قايم به الاول باطل لان التحنان لا بد له من
محل والجوهر مستمر الوجود فلا يفعل حال بغايته فتعين الثاني وهو العرض ومن
اقرب الادلة ما قاله بعض اذكياء المتكلمين في جواب من منع وجود الاعراض اعلم
لنا في ثبوت الاعراض موجودة هو ان الاعيان فلم لا توجد لمن حيث عن طور العقلاء اذ
غير العاقل هو الذي يقول القول ثم يرد به على القول بقولكم اقل شيء او سقطت فكان المتكلم
لا فراركم بانه لم يقع منكم نزاع وان اقررتم بان نزاعكم لنا وقع منكم فلا شك ان ذلك
النزاع امر زايد على الذات وهو الذي نعني بالعرض فقد حصل تسليم وجود الاعراض فانه

وفيه بحث فان النزاع ليس بموجود خارجا حتى يكون عرضا بل امر عدمي لانه نسبة او
وجود له الا في الذهن وكونه عرضا غير مسلم لما ذكرنا واما الثاني وهو ابطال قيام
العرض بنفسه والثالث وهو ابطال انتقاله فدليلهما انه لو قام العرض بنفسه او
انتقل لزم قلب حقيقته وذلك ان الحركة مثلا حقيقتها اشتغال الجوهر من حيز الى
حيز فلو قامت بنفسها او انتقلت لزم قلب تلك الحقيقة واما الرابع وهو ابطال
الكمون والظهور فهو ان الكمون والظهور يؤدي الى اجتماع الضدين في المحل الواحد
لان الجوهر اذا تحرك مثلا والسكون كامن فيه زمان حركته لزم اجتماع الضدين فيه
وهو الحركة والسكون ضرورة لا يعتبر هذا المعنى العلامة المقترح فابطل اعلم
ان الكمون يطلق في الاجسام على الاستتار وهو غير معقول في الاعراض وانما معنى
الكمون في الاعراض انها توجد غير مقتضية حكمها ومعنى ظهورها اقتضاؤها
حكمها لا غير ومثل هذا الكلام لا يتيقن شيء فشرح البرهانية فابطال الكمون الذي
اراد واهنا انما هو عبارة عن وجود معنى لا يقتضي حكمه والظهور وجود معنى
يقتضي حكمه في الحركة والسكون عند هؤلاء لا يتضادان وانما يتضاد احكامهما
وغيره يقول انما تتضاد الاحكام لتضاد معانيها الموجبة لها فانظر ذلك واما
الخامس وهو اثبات استحالة عدم القديم فوجهه انه لو انعدم لكان وجوده جايزا
لا واجبا والجايز لا يكون الا حادثا فيلزم ان يكون القديم حادثا وهو تناقض واما
السادس وهو كون الاجرام لا تنفك عن ذلك الزايد فهو ضروري لانه لا يعقل كون
الجرم منفكا عن كونه متحركا او ساكنا مثلا واما السابع وهو اثبات استحالة
حوادث لا اول لها فله ادلة كثيرة واقربها ان تقول اذا كان كل فرد من افرادها حادثا
حادثا في نفسه فعدم جميعها ثابت في الازل ضرورة لا يخلو اما ان يقارن ذلك العدم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)